

حينما يصبح التاكتيك "فهلوه" يصبح الاستسلام استراتيجية

الاهداف تظهر في زي جديد اما الاهداف فواضحة وان اختلفت التسميات

من محرر الشؤون المحلية

في الاسوع الماضي وصف احد الذين قابلوا سول لوبنوفيتز المعابله بانها "تاكتيك". وهو يعني بذلك ان موقفه الاساسي من اتفاقيات كامب ديفيد لم يتغير ولكنه مع ذلك يريد الاطلاع على ما يحمله اليه المبعوث الامريكي.

ومن الواضح ان "التاكتيك" هنا لا يستعمل بالمعنى العلمي وانما كبرادف لتعبير "الفهلوه" او "النظارة" في الصاوره!

ولكن مهما كانت بواعث استخدام ذلك التعبير فان هذا الصنف من "التاكتيك" يبدو مرغوبا لدى بعض الاوساط وفي فترة ماضية كانت بعض الاوساط في بلدنا تعتبر تحركات السادات باتجاه الولايات المتحدة "تاكتيكا" او "فهلوه" يريد بها "الصكك" على الاميرالية الاميركية وجرحا الى مواقفه وتسخيرها في خدمة المطالب القومية التي كان يبلن عن تسكك بها آنذاك.

وقد اعتبر اخراجه للخبراء السوفييت "تاكتيكا" وبعدها اعطي نفس التعبير للاتفاقيات التي وقعها مع اميركا واسرائيل حتى زيارته للقدس. وقبل يومها ان خطابه في الكنيست يعكس المطالب العربية وان الزيارة في حد ذاتها ليست الا "تاكتيكا" اراد به التسريع في تحقيق تلك المطالب.

والان يأتي التعامل مع "الحل الاميركي" تحت نفس الذرائع والمبررات التي كان يسوقها السادات مؤيدوه. رغم ان السادات، صاحب هذه المدرسة نفسه يصر على ان

ليس هناك غير ما استطاع تحقيقه هو لدى الولايات المتحدة. ورغم انه تحدى في اكثر من خطاب له الدول العربية لتحقيق بواسطة اميركا اكثر مما استطاع هو تحقيقه. ولحق تشهد ان الذين ما زالوا يحاولون اتباع نفس "التاكتيك" يعلنون انهم لم يحققوا شيئا وان ليس لدى المبعوثين الاميركيين اي جديد. ولكنهم مع ذلك يعربون عن استعدادهم لمواصلة الاجتاع بهم. فما السر في هذا الاصرار على مواصلة الاتصال؟؟ ان مواصلة الاتصالات لا تحتل اكثر من تفسير. وهو ان القائمين عليها من الطرف العربي يعتقدون بوجود "امكانية" للوصول الى حل وسط بين مواقفهم المعلنه والمواقف الاميركية المعلنه، واذا لم يكن "حلا وسطا" فعلى الاقل صيغة غامضة يمكن تفسيرها بانها "حل وسط" من ناحية التعبير وليس المضمون.

وراء هذا التفسير تكمن بواعث ايدولوجية ومصليحة طبقية تدفع "المدمنين" على الاتصال بالبعوثين الاميركيين الى مواصلة تناول "الجرعات" الاميركية بين الحين والآخر للتهرب من مواجهة واقع يفرض عليهم السير في اتجاه اخر.

والاجتاع الاخر ليس سهلا. وهناك مصالح طبقية للسادة "المدمنين" اميركا تجعل سلوكه امرا محفوقا بالمخاطر او على الاقل لا يضمن توسع تلك المصالح. فهو ببساطة يعني الاعتماد على القوى والطاقت الذاتية للشعب العربية، وعلى العون الممنون والمادي المتوفى والمعرض عليهم من قبل اصداق تلك الشعوب. ويعني ايضا مواجهة ردود فعل اميركا واصدائها في استقراوات عسكرية وامور داخلية وما يترتب على تلك المواجهة من الحاجة للاستناد الى الجماهير باساعة الديمقراطية.

غير ان هذه الاسباب للتمتع من سلوك الاتجاه المعادي للحل

الاميركي لا تلحق الضرر بالمصلحة الوطنية وحسب، ولكنها تلحق الضرر كذلك بتلك "المصالح" التي يظن اولئك "المدمنون" انهم يدافعون عنها. فالتأقيبات كامب ديفيد واضحة وضوح الشمس، ومشروع الادارة الذاتية الذي يتفاوض حوله مصر واسرائيل لا يعني في اي من المصنفين المصرية او الاسرائيلية انسحابا من الاراضي المحتلة او تنازلا لاسرائيليا عما تسميه "الاشراف الامني"، وهو تعبير مخفف للاحتلال ولا عن الاسيطان.

اذن ما هي الدوافع وراء "الاتصالات" وراء تبريراتها ووراء ذلك "التاكتيك" الذي لا يفهم معناه الا اصحابه؟

هناك من بين هذه الدوافع الرغبة في تسهيل الامور امام الولايات المتحدة واطارها بظهور المتطاعف مع الشعوب العربية لتخدير نظرقتها تجاه محاولات الولايات المتحدة فرض الاحلاف العسكرية عليها. وهناك ايضا الحرص على التحالف الاستراتيجي خدمة للمصالح الانانية الضيقة، مع الولايات المتحدة.

ومهما كانت الاهداف المعلنه لتلك "الاتصالات" العلنية منها او التي تجري وراء الكواليس فان هناك حقيقة اساسية لا يختلف عليها جميع من يستخدمون تعبیر "التاكتيك" بغض النظر عن المعاني التي يعطونها له وهو انه غير منفصل عن الاستراتيجية. واذا كان "التاكتيك" هو الاعتماد على الاميرالية الاميركية في تحقيق حل للنزاع في الشرق الاوسط وللغضبية الفلسطينية فان "الاستراتيجية" لا بد ان تكون حلا اميركا يضع المنطقة من خلال الاحلاف والادارة الذاتية تحت السيطرة الاميركية. ونتائج "تاكتيك" السادات تظهر ان مهر نفسها عدت جزءا واداة لخدمة المحظوظات الاستراتيجية الاميركية في المنطقة.

الدبلوماسية السورية القائمة على الاتصالات المباشرة ليست حديثا جديدا في عالم السياسة. وكانت تمارس في العاشر كسبيل لعقد "الصققات التأزيرية" ضد البلدان الاخرى منذ اول عهد حكومات الاسياد في المصور القديمة. ولكن تطور وسائل الاتصالات والاعلام زاد من حاجة هذا الصنف من الدبلوماسية الى "السرية" والى "اللااخلاقية" وتعدد الوجوه والمظاهر امام مختلف الاطراف المعنية وامام الشعوب التي ترتب حركات اولئك الدبلوماسيين وتتساءل عن اهدافها وبرايمها. وقد التصق هذا الطراز من "الدبلوماسيين" باسم كيسنجر رغم انه في الحقيقة لم يكن الا أداة للتعبير عن وسائل واهداف السياسة الاميركية في ظروف ازمتها العامة وعزلتها الدولية.

وكانت هذه "الدبلوماسية" ولا تزال تستهدف تحت غطاء "الانفراج" وفي ظل العجز النسبي عن ممارسة مشاريع العدوان المكشوف، أحداث تغيير في توازن القوى على الصعيد الدولي من خلال اتباع سياسة مناقفة متعددة الوجوه.

وتحت شعار البحث عن "السلام في الشرق الاوسط" عمل كيسنجر وبعده فانس على احباط مؤتمري جنيف وفافهم مع السادات على معاداة الاتحاد السوفييتي وضرب التضامن العربي واحداث تغيير في توازن القوى لغير صالح البلاد العربية. وكانت اتفاقيات كامب ديفيد تجسيدا لذلك "الجهد" الاميركي ومدخلا، في نفس الوقت، لاتمام التطلعات العسكرية وزيادة حدة التوتر في المنطقة وتقليص فرص السلام.

وقد حاول كيسنجر نفسه ومن بعده فانس تطبيق هذا النمط من الدبلوماسية في زيمبابوي بالظاهر وبالرغبة في اعاده "السلام" الى ذلك البلد بحل اميركي بريطاني. وكان واضحا منذ البداية ان الحل موجه لضرب جبهة تحرير زيمبابوي واتارة الشقاق فيما بين دول الخط الاول الافريقي المساندة لها، والتهميد لتتصيب موزمبيق كمسورة "سودا" لحكم ايان سميت الابيض. غير ان هذه المحاولة فشلت في مهبها ولم ينعف في مجالحتها ظهور الاميرالية الاميركية بظهور "اسود" في شخص اندرويانغ.

المهم من كل هذا هو ان الاميرالية الاميركية لم تغير جوهر سياستها وما كانت تفعله في الخمسينات هو ما تريد ان تفعله، ان استطاعت، في الثمانينات مع بعض التغييرات في الاشكال والزخرفة اللغوية.

وتؤكد ذلك حقيقة ان الولايات المتحدة انطلقت منذ سنوات بالحدث عن "السلام" في الشرق الاوسط، وصاغت اتفاقيات وقعت عليها كل من مصر واسرائيل وقعت عنها عندئذ انها "اتفاق للسلام الشامل" في الشرق الاوسط. وبعد توقيعها باسابيع قليلة اخذت تتوارد الانباء عن سخانات من الاسلحة الاميركية الى كل من مصر واسرائيل وبات المسؤولين المصريين لا يتحدثون الا عن "ضرورة تعزيز قدرة الجيش المصري" وعن الاستعداد للقيام بمغامرات حربية في افريقيا كان بينها ارسال الجنود الى زائير والحشودات على الحدود الليبية، وساعدة زياد بربى، وقابوس بالجنود والعتاد. رغم ان تبرير توقيع اتفاقيات كامب ديفيد كان ادعاء السوالمين المصريين بانهم يريدون تحويل النقطة العسكرية التي استحدثتها حالة الحرب مع اسرائيل الى "الاعمار" و"الرفاه

الاقتصادي". وبعد اقل من سنة على توقيع معاهدة الصلح المنفرد بسن مصر واسرائيل طرح الان مشروع حلف عسكري على غرار مشاريع الاحلاف العسكرية التي نالت تطرح في سنوات الخمسينات وكانت ترفضها الشعوب العربية. وهكذا اصبح واضحان البحث الكيسنجري عن "السلام" لم يكن الا بحثا عن اشكال وطرق لتحويل "حالة الحرب" مع اسرائيل الى "حالة حرب" بالاشتراك مع اسرائيل ضد الاتحاد السوفييتي وحركة التحرر القومي والاجتماعي في غرب اسيا وشرق وشمال افريقيا.

وقد هو في الواقع الهدف الذي من اجله طرحت مشاريع الاحلاف العسكرية في الخمسينات، واذا ما اراد احد العودة الى ميراث تلك المشاريع في تلك الايام فسيجدها نسخة طبق الاصل عما يقال الان.

لقد كانوا يتحدثون عن "الخطر السوفييتي" وعن "حماية المقدسات من خطر الشيوعية" وجاه ذلك في ببررات اقامة حلف بنداد وفي "مبدأ ايزنهاور". وكانوا يتحدثون ايضا عن "التبرول" واليهاب الدافئة منذ ثورة الكوبر في اعقاب تايد المؤتمر السوري الكبير لها انذاك. وحينما تفادت مصر صفقة الاسلحة مع تشيكوسلوفاكيا قبل الكلام نفسه وكذلك بعد الاتفاق على السد العالي. واتفقت الايام ولم يحدث ما يضيء صفه الصديق على مزاعم الاميرالية، وجاءت احداث افغانسان لتجسد العرض الاميرالي باقامة الاحلاف العسكرية "للدفاع" عن المنطقة مع ان تلك الاحداث كانت نتيجة العدوان الاميرالي ومحاوله اسقاط النظام الثوري في افغانسان.

وقد ظن بعض حكام المنطقة مثل السادات وضيا الحق ان استعمال تعبیر "التسهيلات" العسكرية للولايات المتحدة سيخفف المعارضة للاحلاف والقواعد العسكرية غير ان شوب المنطقة تدرك جيدا انه مهما اختلفت الاسماء فان ما يدعوا له مبعوثو الولايات المتحدة واتباعهم ليس الا اسلوبا جديدا لاعادة السيطرة الاميرالية الى المنطقة وتحرير الشعوب العربية من مكاسيها التحررية والديمقراطية وزيادة حدة التوتر بصورة تلحق اكبر الضرر بقضية السلام.

سلطات الاحتلال تتراجع عن مصادرة الاوقاف الاسلامية بناجلس

ازاء الموقف الحازم الذي اتخذته اهالي نابلس، بتأييد القوى الوطنية في الضفة الغربية واعلانهم التصدي لاية محاولة للسلطات الاوقاف الاسلامية في المدينة تراجع سلطات الاحتلال عن موقفها والنت الحظر الذي كانت قد فرضته على بناء مبنى جديد على اراضي الوقف الاسلامي (اراضي السكة الحديدية). وكانت سلطات الاحتلال قد منعت رؤساء ولديات نابلس ولحلول واربا وزام الله والسيرة وقتيلية وطرابس من وضع حجر الاساس للمبنى يوم الاربعاء الماضي. وجاء التراجع حين ابلغت سلطات الاحتلال هيئة الاوقاف الاسلامية بقرارها الفاء، حظر البناء رسميا يوم الاحد الماضي.

الخطر في هذا الرد الصهيوني المناسب والواجب نصره أهالي الخليل

وقد قررت الوزارة اجتماعها يوم الاحد، الماضي، ان تحتج هذه الشاريع وتبث في "الرد الصهيوني المناسب" على مقتل المستوطن في الخليل.. ان كل ما يجري في المناطق المحتلة هو "رد صهيوني مناسب" اي انه ممارسة صهيونية كلاسيكية تقوم على الاستيطان الكولونيالي في الاراضي الفلسطينية، وعلى الاعتراف في الغل على حقوق الشعب الفلسطيني وبيئتها حقه في العودة الى وطنه وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

ولم يعد هناك من شك في ان حكومة يمين تنطلق في اجراءاتها الاستبدادية من منطلق الصهيونية الواسعة وتطمح في اقامة دولة اسرائيل اليوم على "ارض اسرائيل" الانية. اما دولة اسرائيل الكبرى على "ارض اسرائيل التاريخية" وتضم شرق الأردن فستكون في المستقبل حين تنشأ الظروف لذلك. وباستمرار فظ بحساسية حاكم مصر السادات اعلن بين يمين مؤخر ان فكرة "الادارة الذاتية" فكرة صهيونية الى اقصى حدود الاستفزاز.

انشأت صحيفة الاتحاد في عدها الاخير، بتاريخ ٥ شباط انتاجية تحدثت فيها عن مصادرات سلطات الاحتلال في مدينة الخليل. وتكتبت الاتحاد تحت عنوان "الرد الصهيوني المناسب" والواجب نصره أهالي الخليل. لن ينتهي مسلسل سقك الدماء العربية واليهودية في منطقة الصراع العربي-الاسرائيلي ما دامت القضية الفلسطينية بدون حل وما دامت أزمة شرق الاوسط تولد عواصف الصدمات العسكرية والحروب.

ولن يهدأ التوتر في الضفة الاطراف المحتل من دام الاحتلال اربابه الوشيع واجراءات القمعية من هاتين المنطقتين فلسطينيتين ويحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه القومية المستحقة، بل ان هذا التوتر يزداد نتيجة تصعيد الاستيطان الكولونيالي فيها وما يرافقها من اضرار اراض وتضييق تنفريه على الشعب الفلسطيني بخطر اضرار ونهبها وكباينهم القوم.